TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/SCP/AC.1/L.2
21 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقواعد المنشأ
جنيف، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥
البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال

المشاورات بشأن مواءمة قواعد المنشأ

المشاورات بشأن تبسيط قواعد المنشأ وتحسينها

مشروع استنتاجات متفق عليها لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقواعد المنشأ

اجتمع فريق الخبراء الدولي المعني بقواعد المنشأ، وفقا لاختصاصاته، في الفترة ١٩-٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥ لإعداد اقتراحات تقدم إلى اللجنة الخاصة، بالنظر إلى استعراض السياسات بشأن نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥، وبشأن مواءمة قواعد المنشأ وتبسيطها وتحسينها، فتوصل الفريق إلى الاستنتاجات التالية:

أولا- مواءمة قواعد المنشأ

بغية إحراز تقدم نحو مواءمة قواعد المنشأ في إطار نظام الأفضليات المعمم، وإقرارا بأهمية وقيمة الأعمال التي ستضطلع بها اللجنة التقنية المنشأة في إطار المنظمة الجمركية العالمية، يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقواعد المنشأ بأن تعتمد اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات النص التالي في دورتها الثانية والعشرين:

يرجى من أمانة الأونكتاد ما يلي:

(أ) أن تتابع وتستعرض، باعتبارها مراقبا، الأعمال الجارية في إطار اللجنة التقنية، وأن تساهم، عند الاقتضاء، في الجوانب التقنية لهذه الأعمال؛

(ب) أن ترفع تقارير سنوية إلى اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عما تحرزه اللجنة التقنية من تقدم وتحققه من نتائج بغية السير قدما نحو مواءمة قواعد المنشأ في إطار نظام الأفضليات المعمم؛

(ج) أن تقترح، على الدول الأعضاء في الأونكتاد، متى حققت اللجنة التقنية أهدافها، ومع مراعاة أعمال منظمة التجارة العالمية على النحو الواجب، مجموعة منسقة من قواعد المنشأ، بما في ذلك إدخال تغييرات وتعديلات حيثما يقتضي الأمر، لكي تنظر فيها هذه الدول وتعتمدها.

ثانيا- التبسيط والتحسين

ألف التراكم

تمنح بعض البلدان التي تقدم أفضليات تراكما جزئيا أو تاما للتجمعات الإقليمية. وفي الأعوام القليلة الماضية عززت عدة تجمعات إقليمية علاقاتها وأنشئت تجمعات جديدة. يضاف إلى هذا أن البلدان المتلقية للأفضليات أكدت أهمية التراكم العالمي.

توصية: ينبغي السعي إلى إدخال تحسينات في قواعد المنشأ عن طريق توسيع التراكم العالمي أو الإقليمي ومد نطاقه ليشمل تجمعات إقليمية أخرى أو حديثة التكوين. وتحقيقا لهذه الغاية يمكن لأمانات هذه التجمعات الاقليمية طلب منح هذه التجمعات التراكم الاقليمي، وفقا للأحكام التي تضعها البلدان المانحة للأفضليات.

باء - تخفيف قواعد المنشأ الصارمة

لبعض قواعد المنشأ اشتراطات لا يمكن تلبيتها إلا بصعوبة كبيرة وهي تحد من الكفاءة في الحصول على المدخلات.

توصية: ينبغي السعي من أجل إدخال تحسينات في هذه القواعد وتبسيطها لكي يسهل استخدامها على البلدان المتلقية للأفضليات.

جيم - الشحن المباشر

بالنسبة لبعض البلدان المتلقية للأفضليات، ولا سيما البلدان غير الساحلية، تعرقل اشتراطات الشحن المباشر استخدامها لفوائد نظام الأفضليات المعمم، فهذه الاشتراطات لا تأخذ في اعتبارها إمكانية التجارة الوسيطة. فبصفة خاصة، عندما تمر البضائع المصدرة مرورا عابرا في بلد ثالث فإن السلطات الجمركية في بلد تعقيب الشحن لا تصدر عادة الأدلة الوثائقية المطلوبة. وفي بعض الحالات لا يكون بمقدور المصدرين

معرفة الوجهة النهائية للبضائع بالنظر إلى أن الصفقات تقوم بها دور تجارية لا تكشف اسم المرسل إليه النهائي.

توصية: ينبغي السعي إلى إدخال تحسينات في النظام بالنسبة للبلدان التي تواجه مشاكل الشحن المباشر وذلك عن طريق ترتيبات مناسبة مع البلدان المانحة للأفضليات فيما يتعلق بوسائل بديلة للأدلة الوثائقية.

دال- أقل البلدان نموا

لبعض البلدان المانحة للأفضليات برامج خاصة لتخفيف قواعد المنشأ بالنسبة لأقل البلدان نموا.

توصية: ينبغي السعي إلى إدخال تحسينات بالنسبة لأقل البلدان نموا في إطار الترتيبات القائمة التي توفرها بعض البلدان المانحة للأفضليات وذلك بالسماح بأن تكون سلطات إصدار الشهادات هي التي تقدم طلب الاستثناء.

هاء - معلومات المنشأ الملزمة والاستعراض القضائي

لاحظ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقواعد المنشأ قيمة الالتزام الذي قطعته على نفسها البلدان المانحة للأفضليات في إطار الإعلان المشترك بشأن قواعد المنشأ التفضيلية المندرجة في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ. وفي هذا السياق يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي بتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرتين (د) و(و) من الإعلان المشترك تنفيذا متسقا.

وسيساهم تنفيذ هذا الالتزام في إضفاء الشفافية والاستقرار واليقين القانوني على تحديد المنشأ.

واو - التعاون الإداري بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية

يمكن تحسين أداء نظام الأفضليات المعمم بتعزيز التعاون الإداري بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية فيما يتعلق بالضوابط الفعلية والوفاء بالمهل الزمنية وموثوقية المعلومات المقدمة في شهادات المنشأ.

زاي - الإجراءات الإدارية

'١' ينبغي النظر في إلغاء الاستمارة APR وقبول تصديق بسيط يقوم به المصدِّر على الفاتورة باعتبار ذلك دليلا كافيا لوضع البضائع من حيث منشئها؛

'٢' ينبغي تعديل الملحوظات على ظهر الاستمارة ألف لنظام الأفضليات المعمم على النحو التالي:

- يستعاض عن عبارة الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعبارة الاتحاد الأوروبي؛

- تدرج السويد وفنلندا والنمسا في قائمة الاتحاد الأوروبي؛

- يستعاض عن عبارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بعبارة الاتحاد الروسي؛

- يستعاض عن تشيكوسلوفاكيا بعبارة الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا؛

- يستعاض عن الملحوظة الموجودة مقابلها علامة نجوم بشأن الولايات المتحدة بإدراج ما يلي في النص: "لا تشترط الولايات المتحدة الاستمارة ألف لنظام الأفضليات المعمم. ويُعتبر إقرار يتضمن كل المعلومات المفصلة ذات الصلة بشأن انتاج أو تصنيع البضاعة كافيا إذا ما طلبه فقط محصل الجمارك المحلي"؛

- ينبغي أن تظل الكميات الموجودة فعلا من الاستمارة ألف لنظام الأفضليات المعمم سارية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

'٣' خلال المناقشات بشأن الحاجة إلى إبقاء اشتراط الاستمارة ألف في نظام الأفضليات المعمم ونوعية ورقها، قالت عدة بلدان مانحة للأفضليات أنها لم تعد تطلب هذه الاستمارة لأنه قد استعيض عنها باستخدام الحاسوب أو بإقرار يقدمه المستورد. ولكن بلدانا أخرى مانحة للأفضليات أبدت رغبتها في استبقاء القواعد الحالية لأن من رأيها أن هذه الاستمارة لازمة لتفادي الغش والتزييف وتيسير أي إجراء تحقق قد تقوم به سلطاتها.

- - - - -